القيمة المعنوية
لتغيير الحركة في آخر الكلمة

د . عبد القادر عبد الرحمن السعدي*

التعريف بالبحث :

يهدف هذا البحث إلى إيضاح جانب مهم جداً من جوانب أجلى الظواهر الإيجابية التي اتسمت بها اللغة العربية ، تلك هي ظاهرة تغيير آخر الكلمة . إذ من المسلَّم به أن العربية لغة حية تواكب حياة الناس وشؤونهم ، ولا تضيق ذرعاً بما يستجد من تطور في حياة مَنْ يتحدّث بها ، فاللغة أداة التفاهم بينهم ، ووسيلة التعبير عن مكنوناتهم ومقاصدهم .

والجانب الذي يركز عليه هذا البحث هو الجانب المعنوي ، وكيف أن التغيير لآخر الكلمة له ارتباط وثيق بأداء المعاني المختلفة للتعابير ، ويبيّن القيمة المعنوية الناتجة عن ذلك التغيير و المتمثلة في فهم الأحكام الشرعية ، والتفرقة بين المعاني الدقيقة ، وتحديد غرض المتكلم ، وحمل اللفظ على المعنى ، والدلالة على التضمين ، وتحديد معنى المشترك ، والتمييز بين صحة المعنى وعدمها ، والدلالة على قوة المعنى ، وغير ذلك .

*عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم بجامعة الشارقة، ولد في قضاء هيت في محافظة الأنبار بالعراق سنة (١٩٥٢م)، وحصل على الماجستير في اللغة العربية «النحو والصرف» من جامعة بغداد سنة (١٩٨٢م)، وكذلك من جامعة الأزهر سنة (١٩٨٥م)، وحصل على الدكتوراه في التخصص ذاته من جامعة بغداد سنة (١٩٨٧م)، وله عدد من الكتب والبحوث.

المقدمة

الحمد لله المتصرف بمخلوقاته على النحو الذي يريد، الحاكم على الحوادث بالتغيير فما لأحد عنه محيد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي غيّر الله به نفوس العباد نحو الصلاح والإصلاح من خلال كتابه المجيد، وعلى آله وأصحابه الذين نحوا منحى هذا النبي الكريم في تغيير مجرى التأريخ بتمسكهم بدين الإسلام الفريد .

أما بعد :

فإن سنة الله التي أودعها في اللغة العربية : أنه جعلها لغة تواكب ــ بمرونتها ــ متطلبات التغيير في حياة الناس ؛ ذلك لأن حاجة الإنسان ــ بطبيعتها ــ متنوعة متغيرة بحسب ما تقتضيه مصلحته، وبحسب ما تملي عليه حياته وعلاقاته فيها مع الآخرين.

ولما كانت اللغة أصواتاً يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ومقاصدهم ـ كما قال ابن جني ـ بات من المحتّم أن ترتبط العربية ارتباطاً وثيقاً بمكنونات مَن يعبرٍّ بها وينطق بأساليبها وتراكيبها ألفاظاً وكلمات وجملاً .وطبيعة التغيير والتنوع في حاجات الإنسان وعلاقاته وتصرفاته تقتضي التغيير في أسلوب نطقه، وفي الكلمات التي يلفظها في تعبيره عن تلك الحاجات، فان كل مقصد يهدف إليه الناطق، له تعبير ونطق خاص به، وله تركيب يناسبه ويوصل إلى الغرض المقصود ؛ ذلك لأن الأغراض والمقاصد معانٍ تختلج في صدر الناطق وقلبه فلا بد من أن يكون لكل معنى لفظ يؤدى به، وعبارة تكشف عنه، ولا يمكن أن تؤدى جميع المعاني بطريقة نطقية واحدة، فسنّة اختلاف الألسن التي جعلها الله من آياته، تفرض أن يكون في كل لسان من التراكيب المتنوعة ما يخدم المعاني التي يريدها المتحدثون بذلك اللسان.

والعربية من أبرز اللغات الحية التي تجلّى فيها تغير اللفظ والتركيب بتغير المعنى، وتغير المعنى بتغير اللفظ والتركيب، وذلك دليل على حيويتها وصلاحيتها للاستمرار مع الحياة .

ومن هنا نشأت ظاهرة التغيير لآخر الكلمة لدى وضعها في الجملة من النص العربي .

ولأهمية هذه الظاهرة في حياة اللغة العربية، ولكونها من أجلى الظواهر التي جعلت

العربية تتسم بالرقي والمواكبة الحضارية نجد كثيراً من المعنيين بالكتابة عنها ــ قديماً وحديثاً ــ قد أولوها اهتمامهم، وتحدثوا عنها بتفصيل ووضوح وبيان .

وفي بحثي هذا لا أريد التحدث عما تحتوي هذه الظاهرة من تفاصيل ، ولا أريد الخوض في المناقشات التي جرت بين المؤيدين والمنكرين لضرورتها في اللغة، فمن سبقني قد أدّى ووفّى، إنما أريد أن أقف ــ في هذا البحث المتواضع ــ عند نقطة مهمة جداً من نقاط هذا التغيير، وهي «القيمة المعنوية له». ولكن الحديث عن هذه النقطة يلزمني أن أتحدث أولاً بشكل موجز عن طبيعة التغيير ومقوماته، ولذلك سيكون هذا البحث مؤلفاً من فصلين مسبوقين بتمهيد أضمنه لمحة تاريخية توضح أهمية التغيير .

وسيكون **الفصل الأول** : لتغيير آخر الكلمة ومقوماته، لأتحدث فيه عن مقومات التغيير، وأنواعه، وبيان المؤثر فيه، وطبيعة هذا التغيير، وحالاته وعلاماته .

أما **الفصل الثاني** : فسيكون للقيمة المعنوية للتغيير، وتتمثل تلك القيمة في فهم الأحكام الشرعية، والتفرقة بين المعاني الدقيقة، وتحديد غرض المتكلم، وحمل اللفظ على المعنى، والدلالة على التضمين، وتعدد المعاني باختلاف التركيب، والدلالة على قوة المعنى، وتحديد معنى المشترك، والتفريق بين الحقيقة والمجاز، وتمييز صحة المعنى من فساده، والدلالة على التذكير والتأنيث .

وغرضي في هذا البحث إبراز الجوانب المعنوية التي نجتنيها من هذا التغيير لآخر الكلمة حتى لا يبقى شك لدى أحد في ضرورة القول بهذا التغيير نظراً لتدخله في صميم حياة الناس من خلال أدائهم المعاني التي يريدونها عن طريق ذلك التغيير .

والله أسال أن يوفقني لخدمة لغة كتابه الكريم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأن يجعل ذلك خالصاً له . إنه سميع مجيب .

التمهيد

من المزايا التي اتسمت العربية بها، تغيير آخر الكلمة للدلالة على المعاني المتفاوتة، ويعد ذلك من أبرز الظواهر فيها [١]؛ لأنه من أهم الوسائل التي تضفي على الجملة العربية علائم الوضوح والبيان . وقد نشأت هذه الظاهرة مع نشأة اللغة العربية إذ هي غصن من شجرة اللغة السامية القديمة، التي ثبت أنها كانت متسمة بهذا التغيير ثم ورثته العربية عنها وراثة لم تشبهها فيها بقية الساميات . فقد تحدثت الروايات التاريخية أن اللغات السامية القديمة كان التغيير لآخر الكلمة قائماً فيها، كالنبطية والأكدية التي تشمل البابلية والآشورية، وكالحبشية .

فقد أفاد المستشرق الألماني « نولدكه » ووافقه المستشرق « اينولتمان »[٢]، أن اللغة النبطية كان الناطقون بها يجعلون الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر . وكذلك اللغة الأكدية فيها من النصوص ما يدل على وجود التغيير، وقد استشهد على ذلك بقانون حمورابي المدون باللغة البابلية القديمة، حيث وجد فيه التغييرمتفقاً تماماً مع ما هو موجود في العربية من حيث رفع الفاعل بعلامة الرفع الأصلية وهي الضمة، ونصب المفعول بعلامة النصب الأصلية وهي الفتحة، ووجد المثنى وجمع المذكر السالم معربين بالعلامات التي يعربان بها في العربية .

والنص الآتي من ذلك القانون ــ يبين لنا ذلك التغيير بكل جلاء ووضوح[٣]:

الـ Summa awelum awelam ubbirma بمعنى: « إذا اتهم إنسان إنساناً » ففي هذه الجملة نجد: (awelum) الأولى بمعنى (إنسان) في حالة الفاعل وهي مرفوعة بالضمة، أما الميم فهي في الأكدية تقابل التنوين في العربية . ونجد (awelam) الثانية في حالة

---

(١) الجملة العربية للدكتور فاضل السامرائي، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الاسلامية ببغداد، العدد الخامس سنة (١٩٧٣م).

(٢) اللغات السامية لنولدكه ولتيودور ، تعريب الدكتور رمضان عبد التواب ص ٧٣، وفقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي ص ١١٨.

(٣) فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٣٨-٣٣٩. .

المفعول وهي منصوبة بالفتحة[١]، واللغة الحبشية فيها أيضاً ما يدل على وجود هذا التغيير وكونه دالاً على المعاني كما هي الحال في العربية إذ وجد أنها تشترك مع العربية بالفتحة في حالة النصب فيقال فيها : « wa akamka lotu kidana » ومعناها في العربية « وأقمت له عهداً » .

« وهكذا فتغيير أواخر الكلمات موجود في كثير من اللغات السامية، ولكن دلالة هذه الحركات قد تلاشت في غير العربية ، وعليه فقد احتفظت العربية الفصحى... بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتهاجميع اللغات السامية، ماعدا البابلية القديمة قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي »[٢] .

« إن تفرد العربية باحتفاظها بظاهرة التغيير حقيقة ترسخت لدى علماء العربية منذ القدم، فقد أدركوا هذه المزية وعرفوا لها هذه الفضيلة،ونوهوا بها في مؤلفاتهم، وفاخروا بها في مناقشاتهم، مع أن كثيراً ممن صرحوا بذلك كانوا من غير العرب »[٣] .

فهذا أبو حاتم الرازي ينقل عن ابن سلام قوله : « وللعرب في كلامها علامات لا يشركهم فيها أحد من الأمم نعلمه » [٤]، ويقصد بالعلامات علامات تغيير آخر الكلمة . وابن فارس يقول : « وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني »[٥] .

وإذا كان هناك شيء من بقايا هذا التغيير المسبب لتفاوت معاني التركيب في اللغات المتفرعة من السامية ـ ووجد أيضاً شيء منه في غير السامية كاللاتينية والألمانية مثلاً ـ فان العربية قد تميزت عنها في هذا النظام بالآتي :

١- شموله أكثر حالات النطق بالتراكيب .

---

(١) فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٣٨-٣٣٩ .

(٢) ظاهرة الإعراب في العربية للدكتور عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض ص ٨٤ .

(٣) ظاهرة الإعراب في العربية ص ٨٩.

(٤) الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية ١ / ٧١ – ٧٧ .

(٥) الصاحبي في فقه اللغة ص ١٩١ .

٢- دقته المتناهية في تناول المفردات .

٣-وضوحه وقوة عنايته بالجملة .

٤- ترتيبه الطبيعي بين ألفاظ التركيب (١) .

ومن هنا تبقى العربية شامخة الرأس على غيرها في وضوحها وبيانها وسلاسة أساليبها القائمة على أساس التغيير لأواخر كلمات كل تركيب بحسب ما تقتضيه المعاني.

الفصل الأول

تغيير آخر الكلمة : مقوماته، وأنواعه

أولاً: مقوِّمات التغيير :

نقصد بالمقوِّم : السبب الذي أحدث هذا التغيير في آخر الكلمة ويتفرع عنه اختلاف الحركة المرتبط باختلاف السبب، وذلك السبب هو العامل الذي يتسلط على تلك الكلمة فيحدث التغيير في آخرها ـ كما سنرى ـ رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، ومن هنا سيكون كلامنا في هذا الموضوع على وفق النقاط الآتية :

*** ما العامل ؟**

*** مدى الحاجة إليه في إظهار معاني التراكيب.**

***العامل اللفظي الحقيقي .**

*** العامل اللفظي التقديري .**

***العامل المعنوي.**

*** علامات التغيير وما يقتضيها .**

*** أهمية علامات التغيير.**

(أ) ما العامل؟

هو المؤثر الذي يحدث التغيير في آخر اللفظ المعرب(٢). أو [ما يدخل على الكلمة

(١) ظاهرة الإعراب في العربية ص ٨٤ -٨٦.

(٢) الكتاب لسيبويه ١ / ١٣ .

فيؤثر في آخرها بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم] (١).

و يتنوع في دخوله على الكلمة، الأمر الذي يجعل تغييرآخر الكلمة مرتبطاً بنوع ذلك العامل،فهناك عامل للرفع وعامل للنصب وعامل للجر وعامل للجزم، وآخر الكلمة قبل دخول العامل عليها يلازم حالة واحدة، والتغيير الذي يجري عليه إنما يكون بعد تعاقب العوامل، فمثلا :كلمة « زيد »وكلمة« يذهب »، يكتسب آخرها حالات متنوعة إذا ركبت في جمل وتناوبت العوامل عليها فيقال:

دَرَسَ زيـدٌ

أَكْرَمتُ زيداً

سَلَّمتُ على زيدٍ

يَذْهبُ

لن يَذْهبَ

لم يَذْهبْ

فـ« درس ، وأكرمت، وعلى،ولن، ولم »عوامل أثرت في تغيير آخر « زيد ويذهب ». وللتغيير الذي يحدثه اختلاف العوامل أثر فعال في إضفاء المعنى على الكلمة، ولذلك نجد بعض الكلمات قد يتغير آخرها ولكنه ليس بسبب عامل، فلا يضفي هذا التغيير على الكلمة معنى جديداً كما هي الحال مع ضم النون من قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ** ﴾(٢)، وفتح الدال من قوله تعالى: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ** ﴾(٣)، بعد إسقاط الهمزتين(٤). ويرى أغلب النحاة أن هذا العامل هو المؤثر الحقيقي في ذلك التغيير، ويرى آخرون منهم أن المتكلم هو الذي أحدث التغيير في آخر الكلمة والعامل دليل على ذلك التغيير (٥).

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٢-٤٣ .

(٢) سورة الاسراء: الآية ٧١ .

(٣) سورة المؤمنون: الآية ١ .

(٤) قراءة ورش . التبصرة في القراءات ص٨٦ .

(٥) هامش التحقيق (٤) من شرح شذور الذهب.

(ب) مدى الحاجة إلى هذا العامل:

ما من شك في أن فكرة العامل ـ كانت وما تزال ـ نظرية متأصلة لدى النحاة عامة، فقد جعلوا تغيير آخر الكلمة نتيجة من النتائج التي يفيدها العامل، وقد حرص البصريون والكوفيون على التزام هذه الفكرة في منهجهم النحوي، وبناء على ذلك فإننا نراهم يجمعون بين أفعال لا تربطها طبيعة لغوية واحدة في باب واحد، ويكون سبب الجمع في ذلك الباب أنها أفعال عاملة مثل: «كان وليس وظن» إذ جمعوها في باب واحد سموه «باب النواسخ»، مع أن طبيعة هذه الأفعال من الناحية اللغوية متباعدة. ومع ذلك فان هناك من النحاة من رفض التأثير المباشر للعامل، ومن هؤلاء ابن جني الذي جعل المؤثر هو المتكلم(١)، وابن مضاء القرطبي الذي جعل المؤثر في التغيير هو الله سبحانه وتعالى (٢) .

ولسنا في هذا البحث بصدد الخوض في مناقشة تفاصيل الخلاف الذي جرى بينهم في هذه المسألة فهناك من أشبع القول في ذلك، إنما الذي يهمنا من ذلك أن نقول : إن الحق مع الذين قالوا بضرورة وجود العامل وذلك لما له من مردود معنوي كبير على الجمل والتراكيب النحوية، وعلى التمييز بين المعاني المتعاورة على الكلمات؛ لأنه «يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية والمفعولية أو غيرهما»(٣)، فضلاً عن أن العامل مظهر من مظاهر اتصاف اللغة العربية بالإيجاز والاختصار الذي هو في محله المناسب ضرب من ضروب البلاغة . فإذا قلنا مثلاً : «فرّح زيد خالداً»، نكون قد نسبنا إلى (زيد) أنه فعل شيئاً هو التفريح أو أن (زيد) فاعل التفريح،فحذفنا ذلك كله وأشرنا إليه بإشارة صغيرة هي الضمة التي دلت على أن (زيد) هو الفاعل، وقد اكتسب الدلالة على الفاعلية من العامل (فرّح) وذلك لأن وجود الفعل يلزم منه وجود فاعل له إذ لا يمكن للفعل أن يوجد نفسه من غير فاعل، ولابد حينئذ من إعلان هذا الفاعل بعلامة تدل عليه فجعلت الضمة دالة عليه، وبهذا يكون العامل سبباً في دلالة كلمة (زيد) على معنى الفاعلية وفي

(١) الخصائص ١/١٠٩-١١٠.

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي ص٦٤ و٢١٩، والدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة لجاسم السعدي ص٢٧٨-٢٧٩ .

(٣) النحو الوافي لعباس حسن ١ / ٧٣ ـ ٧٤ .

كون الضمة دالة على ذلك المعنى .

وكذلك الحال مع (خالداً) في الجملة ذاتها، فانه يقال في وقوع الفعل عليه مثل ما قيل في وقوع الفعل من (زيد)، وكذلك في إحداث الفتحة الدالة على معنى المفعولية في (خالداً)، ومن هنا نسب النحاة العمل إلى العامل فقالوا مرفوع بالفعل أو منصوب بالفعل . .وهكذا (١) .

(ج) العامل اللفظي الحقيقي :

وهو الذي ينطق به تحقيقاً ظاهراً، وله أقسام متعددة باعتبارات مختلفة نوجزها على الوجه الآتي :

١ـ باعتبار أقسام الكلمة يكون على ثلاثة أقسام : **اسم** : والمراد به المشتق أو اسم الفعل . **فعل** : ماض ومضارع وأمر. **الحرف المختص** : ويشمل : النواصب والجوازم وحروف الجر وأن وأخواتها والحروف المشبهة بليس ولا النافية للجنس.

٢ ـ باعتبار التصرف وعدمه : قسمان : **متصرف أو جامد** .

٣ـ باعتبار التعدية واللزوم : قسمان : **متعد أو لازم** .

٤ـ باعتبار الكمال والنقصان قسمان : **كامل أو ناقص**: مثل كان وأخواتها.

٥ـ باعتبار السلب والإيجاب : قسمان : **منفي أو موجب** .

٦ـ باعتبار الأصالة والزيادة ثلاثة أقسام :

أصلي : وهو الذي إذا حذف ارتبك الكلام ولم يؤد المراد منه. أو **زائد** : وهو الذي لا يترتب على حذفه إخلال في المعنى كبعض حروف الجر التي تزاد في بعض المواقع . أو **شبيه بالزائد** : وهو الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتأديته معنى جديداً، ولكنه لا يحتاج إلى متعلق مثل: « رب رجل كريم لقيت » (٢).

---

(١) النحو الوافي لعباس حسن ١ / ٧٣ ـ ٧٤ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ١ /٤٩، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٢٣١ .

(د) العامل اللفظي التقديري :

وهو الذي ينطق به تقديراً لا لفظاً. مثل : «زيداً ضربته» ـ في باب الاشتغال ـ نصب (زيداً) بعامل منطوق تقديراً يفسره ما بعده[١]. ومثل: «سقياً ورعياً» ـ في باب المفعول المطلق ـ أي اسق سقياً وارع رعياً . ومثل: «أخاك أخاك» ـ في باب الإغراء ـ أي الزم أخاك. ومثل: «زيد» في جواب من قرأ ؟ـ في باب حذف فعل الفاعل أي قرأ زيد .

(هـ) العامل المعنوي :

هو الذي لا صورة له في النطق لا تحقيقاً ولا تقديراً ، و أنواعه هي :

١ـ الابتداء: وقد وردت له تعريفات متعددة : فقيل : «هو الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً ليسند إليه»[٢]، وقيل : «كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية» [٣].

٢ ـ التجرد من الناصب والجازم: وذلك رافع الفعل المضارع.

٣ ـ وقوع الفعل موقع الاسم : وهذا عده بعض النحاة سبباً في رفع الفعل المضارع[٤]. والمراد بالوقوع أنه يحل محله في المعاني التي يكتسبها من خلال مواقعه الإعرابية،كوقوعه خبراً أو صفة أو حالاً أو غيرها. فمثل: «زيد يركض»: قالوا: «يركض» واقعة موقع «راكض».

٤ ـ معنى الفعل : مثل قوله تعالى: ﴿ **وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً** ﴾[٥]، فإن «هذه»تحمل معنى الإشارة فهي بمنزلة «أشير»، ومن هنا نصبت « آية» على الحال، والعامل فيها معنى الإشارة[٦]. المتضمن معنى الفعل(أشير).

---

(١) النحو الوافي ، هامش (١) ص ٤٤١ـ و ٤٤٨ .

(٢) شرح الاشموني على الألفية ١ /١٩٣ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١ /٩٣ .

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٠٩ .

(٥) سورة هود: الآية ٦٤ .

(٦) الدراسات النحوية واللغوية للدكتور فاضل السامرائي ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٥ ـ معــــنى الجمــــلة: مثل قوله تعالى: ﴿ **أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾[١]. فقوله: ﴿**أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾ يحمل معنى أنبعث ؟ وهذا المعنى هو الذي نصب الظرف «إذا» [٢].

(و) علامات التغيير وما يقتضيها :

تغيير آخر الكلمة له علامات تدل كل علامة منها على معنى في الكلمة غير المعنى الذي تدل عليه العلامة الأخرى، وهذه العلامات هي : الضمة والفتحة والكسرة والسكون. وكل علامة منها يحدثها مقتضٍ تتناسب معه، بحسب نوع العامل الذي يحدث التغيير، والمقتضي: رفع أو نصب أو جر أو جزم .

وهذه الأربعة هي أنواع التغيير الذي يحصل في آخر الكلمة،وسبب تنوعها مرتبط بالمعاني التي تعتور الكلمة، إذ أن هذه الأنواع دليل على تلك المعاني، وإنما قسمت هذا التقسيم « ليكون الدليل على حسب المدلول عليه»[٣]. فالذي عليه حذّاق النحاة[٤] أن الرفع جعل دالاً على الفاعلية، وبقية المرفوعات ملحقة بها، والنصب جعل دالاً على المفعولية، وبقية المنصوبات ملحقة بها، والجر جعل دالاً على الإضافة[٥].

وقد قسم النحاة هذه الأنواع الأربعة بمجموعها إلى ثلاثة أقسام :

القســـم الأول : مشترك بين الاسم والفعل: وهما الرفع والنصب، وإنما أصبح الرفع والنصب مشتركاً بين الاسم والفعل لأنه حمل رفع الفعل ونصبه على رفع الاسم ونصبه«لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال» [٦].

القســـم الثاني : خاص بالاسم وهو الجر :وإنما اختص الجر بالاسم لأن عامله الأصيل

---

(١) سورة السجدة: الآية ١٠ .

(٢) الدراسات النحوية واللغوية ص٢٣٢ ـ ٢٣٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ /٧٢ .

(٤) الدراسات النحوية واللغوية ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١ /٥٠، وشرح الكافية للرضي ١ /٢٤، وهمع الهوامع للسيوطي ١ /٩٣ .

(٦) حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٦٦ .

ـ وهو الحرف ـ ليس فيه قوة الاستقلال، فلا يمكن أن يحمل جر الفعل على جر الاسم ، فأصبح خاصاً بالاسم [١]. وذهب الخضري في تعليل اختصاص الجر بالاسم إلى أن المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم [٢]. والسيوطي يذهب إلى أن عامل الجر لا يمكن أن يدخل على الفعل؛ فلذلك اختص الجر بالاسم[٣].

القسم الثالث: خاص بالفعل وهو الجزم، وقد علل النحاة اختصاص الجزم بالفعل بما يأتي : يرى سيبويه ـ وتبعه ابن يعيش ـ أن تمكن الأسماء ولزوم الحركة والتنوين لها سبب في اختصاص الجزم بالأفعال، إذ لو دخل عامل الجزم عليها لأبطل الحركة وأزال التنوين؛ لأنه تابع للحركة، فإذا زالت الحركة والتنوين اختلت الكلمة من ناحيتين :

الأولى : ذهاب الحركة التي هي علامة على الفاعلية أو المفعولية.

الثانية: ذهاب التنوين الذي هو أمارة انصراف الاسم[٤].

وذهب ابن مالك إلى أن الجزم في الفعل كالعوض عن الجر في الاسم، ولما كان الجر خاصاً بالاسم كان الجزم خاصاً بالفعل[٥].

(ز) أهمية هذه العلامات:

تكتسب هذه العلامات أهميتها في تناوبها على آخر الكلمة من أنها تقوم بدور كبير في تنويع المعاني المقصودة وإيضاحها بشكل لا يلبس بعضها ببعض .

فقد أجمع النحاة على دلالة هذه العلامات على المعاني التركيبية من إسناد ومفعولية وإضافة[٦]. ومن هنا بين ابن مالك أن هذا التغيير جعل فارقاً بين المعاني التي تتعاقب على الكلمة، وماكان فارقاً يمكن أن يدرك بالحس أو بالعقل، وهذا التغيير يعد فارقاً بالحس ؛

---

(١) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١ /٦٦ .

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٣٥ .

(٣) البهجة المرضية في شرح الألفية ص ٨ .

(٤) الكتاب ١ /٤، وشرح المفصل ١ / ٧٣ .

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٨ .

(٦) ظاهرة الإعراب في العربية ص ١٣٨ .

لأنك إذا سمعت جملة جرى فيها هذا التغيير استطعت التمييز بين أركانها بألفاظ الحركات(١). وما من شك في أن معرفة أركان الجملة هو الفيصل في تحديد معانيها ومدلولاتها.

وقد كان إجماع النحاة على دلالة هذه العلامات على المعاني إجماعا تاماً في مختلف العصور، ما عدا محمد بن المستنير المعروف بـ «قطرب»، الذي أنكر ضرورة هذه العلامات للتفرقة بين معاني التراكيب، وهو رأي نقله النحاة عنه من باب الاحتفاظ له به .

و هذا مثال يوضح لنا أهمية هذه العلامات في بيان المعاني المتعددة للتركيب الواحد:

أسعدَ القومُ أسعدَ

أسعدَ القومَ أسعدُ

أسعِد القومَ أسعدُ

أسعَدُ القومِ أسعدُ (٢)

ففي صيغة التركيب الأول كان فاعل الإسعاد القوم، والواقع عليه الإسعاد هو أسعد، وفي الثاني عكسه، وفي الثالث كان الأمر موجهاً إلى أسعد بإسعاد القوم، وفي الرابع كانت الدلالة على تفضيل أسعد بهذه الصفة على بقية القوم .

ولولا وجود هذه الحركات المتغيرة على آخر الكلمات لما استطعنا التفريق بين هذه المعاني واكتشافها .

ومما يبرز أهمية هذه العلامات ودورها المعنوي أن مراعاتها كانت من أهم أسباب نشأة علم النحو، فإن أقوى سبب في نشأة هذا العلم هو ذاك اللحن الذي حصل على ألسنة أبناء العرب بسبب اختلاطهم بغيرهم من الأعاجم، والأحداث الدالة على ذلك كثيرة، وكلها تدل على أن اللحن كان في عدم استعمال هذه الحركات للدلالة على المعنى

(١) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للدلائي ١ /٢٦٤-٢٦٥ .

(٢) مثل هذا ورد في بحث الدكتور فاضل السامرائي (الجملة العربية) .

المراد، أو الخطأ في استعمالها .

فمن ذلك ماورد أن بعض من يلحن قرأ أمام أعرابي قوله تعالى : ﴿ **وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ (١)بكسر اللام من (رسوله)، «ففهم منها ذلك الأعرابي تبرؤ الله من رسوله، فقال : إن كان الله قد تبرأ من رسوله فأنا أبرأ منه أيضاً،وعندما قرئت له بالرفع أدرك المعنى الصحيح للآية» (٢) .

فقد كان لاختلاف الحركة أثر في تحديد المعنى الصحيح للتلاوة، إذ تلاوة الكسر دلت على أن «رسوله» معطوف على « المشركين» ويكون المعنى : أن الله برئ من المشركين ومن رسوله . وتلاوة الرفع دلت على أنه معطوف على لفظ الجلالة «الله» بملاحظة محله، إذ أصله الرفع على الابتداء قبل دخول« أنّ »، والمعنى فيها : أن الله برئ من المشركين وأن رسوله بريء من المشركين .

ومن ذلك ما روي أن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت له: ما أجملُ السماءِ ؟ بضم لام (أجمل) وكسر (السماء) على الاستفهام، فأجابها : أي بنيةُ نجومها،لأن كلامها يتطلب ذلك، فقالت له : ما كنت سائلة إنما كنت متعجبة، فقال لها : إذن قولي : ما أجملَ السماءَ (٣) . بفتح آخر اللفظين .

ونحن نرى ـ هنا ـ أنَّ اختلاف الحركات على آخر الكلمة قد نقل التعبير من الاستفهام إلى التعجب، ومن التعجب إلى الاستفهام. والأمثلة على ذلك كثيرة، ذكر كثيراً منها مَنْ كتب في تاريخ النحو ونشأته .

ثانياً : أنواع التغيير :

من خلال الاستقراء تبين أن التغيير لآخر الكلمة إما أن يكون ملفوظاً به وإما أن يكون مقدراً.

(١) سورة التوبة: الآية ٣ .

(٢) نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري ص ٨، وظاهرة الإعراب في العربية ص٩٦ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٠.

(أ) التغيير اللفظي :

هو التغيير الظاهر الملفوظ به الذي يجري على آخر الكلمة المعربة، فإذا قلنا : « قدم محمد »أو « رأيت محمداً »أو « سلمت على محمد »، نجد آخر« محمد » قد تغير من ضمة رفع إلى فتحةِ نصب إلى كسرةِ جر تغييراً منطوقاً به، وسمي لفظياً لأنه منسوب إلى اللفظ(١).

(ب) التغيير التقديري :

هو تغيير غير ظاهر يجري على آخر الكلمة المعربة، أي إن حركات التغيير تنوى ويقدر وجودها في آخر تلك الكلمة ولا يُلفظ بها، كتقدير الضمة في نحو :« قال موسى »، وتقدير الفتحة في نحو : « رأيت موسى »،وتقديرالكسرة في نحو : « نظرت إلى موسى » . وللتغيير التقديري مواطن هي :

١- الاسم المقصور : وهو الذي لزمت الألف آخره، فتقدر عليها الحركات كلها رفعاً ونصباً وجراً . وإنما قدر التغيير هنا لأن الألف يتعذر إظهار الحركة عليها .

٢- الاسم المنقوص: وهو الذي آخره ياء قبلها كسرة وتقدر عليه حركتان : الضمة والكسرة، وسبب تقديرهما على الياء ثقل النطق بهما عليها لو ظهرتا .

٣- الاسم المضاف إلى ياء المتكلم :وتقدر الحركات كلها على آخره بسبب انشغال آخره بالكسرة المناسبة لياء المتكلم .

٤- الفعل المعتل: وهو نوعان: الأول: معتل الآخر بالألف، فتقدر عليه الضمة والفتحة للتعذر . الثاني: معتل الآخر بالواو أو الياء، وتقدر عليه الضمة فقط للثقل(٢).

٥- الاسم المجرور بحرف زائد :

مثل: « بحسبك درهم »، فإن « حسب » مبتدأ أو خبر مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، وكذلك الحال مع الخبر المنفي المجرور بالحرف الزائد (٣)،

(١) حاشية ياسين الحمصي على التصريح ١/٦ .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٥٦ .

(٣) النحو الوافي ١/٨٧ .

كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ (١).

٦- العلم المحكي : مثل: «قدم تأبطَ شراً»، (فتأبطَ شراً) فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

٧- الاسم المندوب : مثل: «وا من حفر بئر زمزماه»، وأصلها «وامن حفر بئر زمزم»، فـ(زمزماه) مجرورة بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة ألف الندبة .

٨ - الاسم المسكّن آخره للوقف: فتقدّر عليه الحركات كلها، مثل: «جاء أحمد» و«رأيت أحمدْ» و«سلّمت على أحمدْ»، على الوقف، فيكون معرباً بحركة مقدّرة منع من ظهورها سكون الوقف (٢).

٩- الكلمة المدغم آخرها في الحرف الأول من الكلمة التالية لها :

مثل: «يكتبْ بكر» بإدغام البائين، فـ(يكتبْ) مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها سكون الإدغام(٣).

١٠- الاسم المسكّن آخره للتخفيف : مثل قراءة : ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾(٤) بإسكان الهمزة (٥)فـ(بارئْ) مجرور بكسرة مقدّرة منع من ظهورها سكون التخفيف(٦).

١١- الاسم الذي تجعل حركة آخره من جنس حركة الحرف الأول من الكلمة التي تليه : مثل: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بجر دال (الحمد)، فيكون مرفوعاً بضمة مقدّرة منع من ظهورها حركة الإتباع اللاصق(٧).

لماذا جعل التغيير في آخر الكلمة ؟

الأصل في ذلك أن يقال : إن الثابت عن العرب أنها اختارت آخر الكلمات للتغيير الدال على المعاني المختلفة، وللعرب سنن في كلامها، والقوانين النحوية التي وصفها النحاة

---

(١) سورة التين: الآية ٨.
(٢) النحو الوافي ١/١٩٩ ـ٢٠٣ .
(٣) المصدر السابق ١/١٩٩ ـ٢٠٣ .
(٤) سورة البقرة: الآية ٥٤ .
(٥) قراءة أبي عمرو. النشر في القراءات العشر ١/٢١٢ .
(٦ ، ٧) النحو الوافي ١/١٩٩ – ٢٠٣.

ما هي إلا نتيجة لاستقراء تلك السنن، ولكن فريقاً من النحاة كان محباً للوقوف على تعليل الظواهر التي ترد في اللسان العربي، ومن ذلك أنهم عللوا كون التغيير الدال على المعاني في الآخر دون الأول أو الوسط فأفادوا : بأن التغيير جيء به للدلالة على الوظيفة المعنوية للكلمة لدى تركيبها، فيجب أولاً النطق بها ثم الإتيان بما يدل على تعاور المعاني عليها، ولّما كانت حركة الحرف الأول منها ضرورية خشية الابتداء بالساكن، لم تجعل حركة التغيير المعنوي عليه،حتى لا تجتمع عليه حركتان، ووسط الكلمة لا تجعل عليه حركة هذا التغيير؛ لأنها متنوعة فتكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية، فلما لم يمكن جعل هذه الحركة الظاهرة أو المقدّرة على الأول ولا على الوسط، لزم جعلها في آخر الكلمة، حتى تكون الكلمة قد اكتملت أولاً في بناء حروف لفظها، ثم يؤتى بما يدل على وظيفتها المعنوية (١) .

الفصل الثاني

القيمة المعنوية لتغيير آخر الكلمة

تتجلى القيمة المعنوية لهذا التغيير في أنه يتدخل في مناح متعددة من المعاني التي يدل عليها التركيب، والتي تبنى عليها أحكام متنوعة ناتجة عن ذلك التغيير، فقد ثبت أن لتغيير آخر الكلمة دوراً مهماً جداً في إدراك الأحكام الشرعية وفهمها واستنباطها، والتفريق بينها، وفي تحديد غرض المتكلم من كلامه، وإبراز المعاني الدقيقة، والدلالة على تضمين الكلمة معنى كلمة أخرى، وحمل اللفظ على المعنى، وتعدد المعنى باختلاف التركيب، والدلالة على قوة المعنى،وتحديد معنى اللفظ المشترك، والتفريق بين الحقيقة والمجاز، وتمييز صحة المعنى من فساده، والدلالة على معنى تذكير الفعل وتأنيثه. ومن هنا فإني سأتناول في هذا الفصل ما يكون لهذا التغيير تَدَخُّلٌ فيه على وفق النقاط الآتية:

أ ـ فهم الأحكام الشرعية .

ب ـ تحديد غرض المتكلم .

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٦، ونتائج الفكر للسهيلي ص ٨٢ .

جـ - إبراز المعاني الدقيقة .

د - الدلالة على التضمين.

هـ - حمل اللفظ على المعنى .

و - تعدد المعنى باختلاف التركيب .

ز - الدلالة على قوة المعنى .

ح - تحديد معنى المشترك .

ط - التفريق بين الحقيقة والمجاز .

ي - تمييز صحة المعنى من فساده .

ك - الدلالة على معنى تذكير الفعل وتأنيثه .

(أ) فهم الأحكام الشرعية :

من الثابت أن كثيراً من الأحكام الشرعية قام فهمه من النصوص على أساس تغيير آخر الكلمات، وأن الحكم يتنوع بسبب ذلك التغيير، وهذه أمثلة توضح هذا الأمر :

١- من ذلك ما ورد من أنه لو قال شخص : «لفلان عليّ عشرة غير درهم ». فإنّ لفظ «غير» يجوز في آخره النصب والرفع، فإذا قال « غيرَ » بالنصب فإنها تكون استثناءً، وحينئذٍ تدل على الإقرار بتسعة دراهم، لأنه أقر أولاً بثبوت العشرة في ذمته ثم استثنى درهماً واحداً . وإذا قال : « غيرُ » بالرفع كانت (غير) صفة لـ« عشرة » وكان الحكم ثبوت العشرة كلها بذمته، وذلك لأن « غير » لمّا أصبحت مع الرفع صفة للعشرة فكأن المعنى : عشرة موصوفة بأنها غير درهم؛ ولا يكون في الكلام استثناء (١) .

٢- ومن ذلك لو أن شخصاً قال : «أنا قاتلُ زيدٍ» برفع « قاتل » من غير تنوين وإضافته إلى زيد،كان ذلك إقراراً منه بقتل زيد، لأن اسم الفاعل هنا أريد به المعنى، فكأنه يخبر عن شيء أوقعه قبل كلامه . أما إذا قال : «أنا قاتلٌ زيداً» بتنوين «قاتل» ونصب

(١) مغني اللبيب ١/ ٧٤ - ٧٥ .

« زيد » فإنه لا يلزم منه الإقرار بقتل زيد ؛لأنه أريد باسم الفاعل الاستقبال، فكان كلامه إيعاداً بذلك [١].

٣ – ومن ذلك ما قاله الإسنوي من أن شخصاً لو قال :

« لفلان عليّ اثنا عشر درهماً ودانقاً[٢] » فإن رفع « دانقاً » أو خفضه، لزمه اثنا عشر درهماً بزيادة دانق، وهو السدس، لأن العطف يقتضي الزيادة، وإن نصب لزمه ثمانية دراهم إلاّ دانقاً، لجواز أن يريد اثني عشر من الدراهم والدوانق، وغاية ما يطلق عليه اسم الدوانق خمسة ؛ لأن ما زاد عليه يسمى درهماً، فجعلنا الدوانق خمسة، والباقي وهو السبعة دراهم، ومجموع ذلك ثمانية إلا سدساً[٣].

ومن ذلك ما روي أن هارون الرشيد كتب إلى القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ــ رحمهم الله تعالى ـ يسأله عن قول القائل :

فإن ترفقي يا هندُ فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخُرْقُ أشأمُ
فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يَخْرُقْ أعق وأظلمُ

ماذا يلزمه من حكم الطلاق إذا رفع لفظ « ثلاث » أو نصبه ؟ فقال أبو يوسف : هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فذهب إلى الكسائي ـ رحمه الله تعالى ـ وسأله عنها فقال له الكسائي : إن قوله :« والطلاق عزيمة ثلاثاً »يجوز فيه ثلاثة أوجه :

١– رفع عزيمة ونصب ثلاث.
٢– رفع عزيمة وثلاث .
٣– نصب عزيمة ورفع ثلاث [٤].

---

(١) الكوكب الدريّ فيمايتخرج على الأصول النحوية من المسائل الفقهية ص ٢٤٣ .

(٢) الدانق: وزن من الأوزان، وهو سدس الدرهم. اللسان: دنق .

(٣) الكوكب الدريّ ص ٣٨٧ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١ /١٢ ، مغني اللبيب ١ / ٥١ .

فعلى الوجه الأول يقع الطلاق ثلاثاً، إذ كأنه قال : « أنت طالق ثلاثاً »؛ لأنه استعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، ثم اعترض بقوله : « والطلاق عزيمة » أي : وهو مني جدٌّ لا هزل فيه، ولا عبرة بهذا الاعتراض في الحكم، وعلى الوجه الثاني والثالث تقع طلقة واحدة .

أما الوجه الثاني فعلى جعل « عزيمة وثلاثاً » خبرين لقوله :« الطلاق » والمعنى : أن الطلاق الذي يعد عزيمة هو الثلاث، أو على جعل « ثلاث » بدلاً من« عزيمة »، فكأنه قال : أنتِ طالق فقط، وما بعدها جملة مستأنفة مستقلة لا ارتباط لها بها .

وأما الوجه الثالث : فعلى إضمار فعل ناصب لعزيمة، وتكون « ثلاث » خبراً لقوله : « والطلاق » وتبقى حينئذ جملة مستقلة لا تعلق لها بقوله : أنت طالق والتقدير : والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة، فهو من باب الإخبار بعدد الطلاق لا من باب إيقاعه(١) . فقد بان لنا من خلال هذه الأمثلة كيف أن تغيير آخر الكلمات كان له أثر في فهم هذه المعاني الشرعية .

(ب) تحديد غرض المتكلم :

للمتكلم غرض وهدف يهدف إليه من خلال التراكيب التي ينطق بها، وأجلى ما يميز أهداف المتكلم والمعاني التي يريدها من خلال التراكيب، هو ذاك التغيير الذي يكون في آخر الكلمات، فقد يحصل في التركيب الواحد كلمتان ــ مثلاً ــ يمكن استخدام كل واحدة منهما فاعلاً أو مفعولاً(٢) .

فإذا قلنا : « درّس محمود عمرو » .

نجد أنّ كلاً من « محمود وعمرو »،صالح للفاعلية والمفعولية، وليس من سبيل للتفرقة في الدلالة على جعل أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً إلاّ تغيير آخرهما، فنقول :

« درّس محمود عمراً »، أو « درّس محموداً عمروٌ » .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ /١٣، وأثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية ص٤٤ــ ٤٥ .

(٢) ظاهرة الإعراب ص ١٤٦ .

(ج) إبراز المعاني الدقيقة :

قد تجمع كلمات محددة، ثم تتقلب تلك الكلمات نفسها في أكثر من تركيب، وكل تركيب يحمل تغييراً لبعض كلماته يكون سبباً مباشراً في فهم المعنى الدقيق لكل تركيب، ولنضرب لذلك بعض الأمثلة :

١– من ذلك لو قال قائل : بكم ثوبك مصبوغاً ؟

أمكن أن يقال : بكم ثوبك مصبوغٌ ؟

ففي التعبير الأول جاءت كلمة «مصبوغاً» حالاً، وفي الثانية جاءت خبراً .

والفرق بينهما في المعنى : أن الأول يدل على أن السؤال عن قيمة الثوب حال كونه مصبوغاً، أي كم ثمنه في هذه الحال ؟ أما الثاني : فإن المعنى معه : بكم صبغ ثوبك ، فالسؤال فيه حينئذٍ يكون موجهاً إلى الأجرة التي دفعت لصبغه لا إلى قيمة الثوب (١).

٢ – ومنه قولنا :

«خالد أفضلُ أخٍ»، أو «خالد أفضلُ أخاً» .

التركيب الأول بإضافة «أفضل» إلى «أخ»، والتركيب الثاني بنصب كلمة «أخ» على التمييز .

والفرق الدقيق في معنى التعبيرين: أن الأول يدل على أن خالداً أفضل الإخوة، فالتفضيل في الأفضلية له، أما الثاني فإن التفضيل فيه ليس لخالد بل لأخيه، أي : إن أخاه أفضل من غيره . وليس التفضيل لخالد نفسه (٢) .

٣ – ومن ذلك أيضاً ما جاء في قول أبي النجم العجلي :

قد أصبحت أم الخيار تدّعي   عليّ ذنباً كله لم أصنع(٣)

حيث روي قوله «كله» بالرفع، ورجح سيبويه النصب .

(١) من قضايا اللغة والنحو لعلي النجدي ناصف ص ١١-١٨ .

(٢) ظاهرة الإعراب ص ١٧٠ .

(٣) ديوان أبي النجم العجلي ص ١٣٢ .

فرواية الرفع على أن لفظ« كل » مبتدأ وجملة « لم أصنع » خبر عنه، والرابط لها الضمير المقدر، أي كله لم أصنعه . ويكون هذا التركيب نظير قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾ (١) برفع« كل ». ورواية النصب على أن« كل »مفعول به مقدم لقوله « لم أصنع » أي: لم أصنع كله، ولدى الموازنة بين رفع « كله » ونصبه تبين أن رواية الرفع راجحة على رواية النصب من حيث دقة المعنى، إذ هي تفيد عموم السلب: ليكون المعنى : إن جميع ما ادعته عليّ لم أفعله، أما رواية النصب فإنها تفيد سلب العموم، أي : إني لم أصنع ذلك كله بل بعضه .

وما من شك في أنّ المعنى الأول أقوى في هذا المقام، وقد أسقط أهل البلاغة رواية النصب ولم يعدوها شيئاً، ولذلك يقول ابن هشام : « وقد صرح الشلوبين وابن مالك بأنه لا فرق في المعنى بين رفع« كل » ونصبه ... والحق ما قاله البيانيون »(٢).

٤- ومن ذلك أيضاً ما ورد في قوله تعالى :﴿ **إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا** ﴾ (٣). فقد وردت فيها القراءات التالية:

- ﴿ **إن الله بالغٌ أمرَه** ﴾ برفع « بالغ » مع التنوين، ونصب « أمره »(٤).
- ﴿ **إن الله بالغُ أمرِه** ﴾ برفع « بالغ » من غير تنوين، وجر « أمره »(٥).
- ﴿ **إن الله بالغٌ أمرُهُ** ﴾ برفع « بالغ » مع التنوين، ورفع « أمره »(٦).
- ﴿ **إن الله بالغاً أمرُهُ** ﴾ بنصب « بالغ » مع التنوين، ورفع« أمره » (٧).

فعلى القراءة الأولى والثانية: يكون « بالغ » خبر « إن » وحينئذٍ يكون اسم الفاعل

---

(١) سورة النساء: الآية ٩٥ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٢١.

(٣) سورة الطلاق : الآية ٣ .

(٤) قراءة غير حفص. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٤١٨ .

(٥) قراءة حفص عن عاصم. إتحاف فضلاء البشر في القراء ات الأربع عشر ص ٤١٨ .

(٦) قراءة داود بن أبي هند. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨ /١٠٦-١٠٧ .

(٧) قراءة المفضل. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨ /١٠٦ .

ناصباً لما بعده أو مضافاً إليه من باب إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله . والمعنى على القراءتين : إن الله منفذ أمره الذي يريده، ومنفذ حكمه في خلقه، وعلى هذا يكون بلوغ الأمر صفة لله تعالى .

وعلى القراءة الثالثة يكون « بالغ » أيضاً خبراً لـ « إن » ويكون « أمره » فاعلاً لـ « بالغ » .

والمعنى : أن أمر الله لابد من أن يتحقق وينفذ ، وحينئذٍ يكون البلوغ من صفة الأمر(١) .

وعلى القراءة الرابعة يكون « بالغاً » حالاً و « أمره » فاعلاً له، وجملة « قد جعل الله لكل شئ قدراً » خبر « إن » . والمعنى : أن الله قد جعل لكل شيء قدراً محدداً، في حالِ أن أمره نافذ وواقع لا محالة. فقد رأينا أن هذا الاختلاف الدقيق في المعنى لهذه التراكيب في الآية لم يتضح إلا من خلال التغيير الذي جرى على آخر كلمة « بالغ » و« أمره » .

(د) الدلالة على التضمين :

إن تغيير آخر الكلمة قد يكون سبباً في تضمين كلمة معنى كلمة أخرى، ولنضرب لذلك بعض الأمثلة :

١ – قوله تعالى :﴿ **فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ** ﴾ (٢) . قرئ لفظ « يعقوب » بالرفع والنصب(٣) .

أما قراءة الرفع فإنها دالة على أن « يعقوب » مبتدأ مؤخر وقوله « ومن وراء إسحاق » الجار والمجرور خبر مقدم، وحينئذٍ تكون الجملة مستأنفة، والفعل « بشرناها » على معناه الظاهر، فكأنه يقول : ألقينا عليها البشارة بإسحاق ،لأن البشارة المباشرة كانت بإسحاق ،ثم ولد من ذريتهم بعد ذلك يعقوب .

أما قراءة النصب فإنها تدل على عطف جملة « ومن وراء إسحاق يعقوب »

---

(١) الكشاف ٤ / ١٢٠ .

(٢) سورة هود: الآية ٧١ .

(٣) النصب قراءة حفص وابن عامر وحمزة، والرفع قراءة الباقين. إتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٨ .

على« فبشرناها بإسحاق » والمعنى : فبشرناها بإسحاق وبشرناها من ورائه يعقوب . وكان الأصل أن يجر لفظ « يعقوب » على هذا المعنى بالباء، إذ يقال بشّره بكذا، ولكنه لما نصب دل على أن الفعل « بشرناها » تضمن معنى وهبنا ليكون المعنى : فبشرناها بإسحاق ووهبنا لها من بعد إسحاق يعقوب(١).

٢- قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾(٢) .

قرأها السبعة ـ ما عدا ابن كثير ـ برفع « آدم » ونصب « كلمات »، وقرأها ابن كثير بنصب« آدم » ورفع « كلمات » (٣)، أما القراءة الأولى ففيها إسناد التلقي إلى «آدم» وهو أمر طبيعي لأنه حصل منه قبول الكلمات وتعلمها .

وأما القراءة الثانية فانه لا يمكن أن يحمل معها الفعل « تلقى » على مؤداه وهو التلقي؛ لأن الكلمات لا يتصور منها التلقي، وإنما تكون على تضمين « تلقى » معنى جاء؛ ليكون المعنى : جاءت آدم كلماتٌ .ولربما يقال إذا ضمن « تلقى » معنى جاء على هذه القراءة فلم لم يؤنث الفعل ؟والجواب عن ذلك أن نقول : إن الفعل لم يؤنث لأمرين:

الأول : وجود الفاصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به.

الثاني : أن الفاعل مؤنث مجازي . وفي كلا الحالين يكون التأنيث جوازاً (٤) .

٣- قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾(٥)، قراءة الجمهور بنصب لفظ الجلالة، ورفع « العلماء » (٦)، ووردت فيها قراءة شاذة برفع لفظ الجلالة ونصب « العلماء » (٧)، فعلى القراءة الأولى يكون المعنى واضحاً ومعروفاً، لأن « يخشى » بمعنى:

(١) الحجة لابن خالويه ص١٦٤، إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢ /٣ ، أثر القراءات في تطور الدرس النحوي لعفيف دمشقية ص١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٣٧ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ص٢٥٤.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢/ ١١٢-١١٦ .

(٥) سورة فاطر: الآية ٢٨ .

(٦) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٣٦٢ .

(٧) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ٧ / ١٥١ .

يخاف، وهو مناسب لإسناده إلى العلماء . وعلى القراءة الثانية لا يجوز أن يحمل الفعل « يخشى » على معنى الخوف لأن هذا المعنى مستحيل إسناده إلى الله تعالى، إنما تكون القراءة على تضمين الفعل « يخشى » معنى يعظّم ويجل، أي : الله تعالى يجل العلماء ويعظمهم(١). ففي هذه الأمثلة ظهر لنا دور تغيير آخر الكلمة في تضمين كلمة معنى كلمة أخرى.

(هـ) حمل اللفظ على المعنى:

قد يكون تغيير آخر الكلمة سبباً لحمل اللفظ على المعنى وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ **مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ** ﴾ (٢).

فقد وردت قراءتان في لفظ: « يضاعفه » بالرفع والنصب(٣)، أما قراءة الرفع فإنها تجعل « يضاعف » معطوفاً على « يقرض » فتكون الفاء عاطفة لفظاً على لفظ.

أما قراءة النصب فإنها تجعل « يضاعفه » جواب الاستفهام « من ذا »، ولكن على المعنى لا على اللفظ ؛ وذلك لأن المستفهم عنه في قوله: « من ذا الذي يقرض »، وإن كان في اللفظ المقرض ولكنه في المعنى استفهام عن الإقراض فكأنه قال : أيقرض الله أحدٌ فيضاعفه، والمعنى أيحصل قرض فيضاعفه، فتكون الفاء سببية والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها . ومعنى هذا أن الإقراض سبب للمضاعفة(٤) .

(و) تعدد المعنى باختلاف التراكيب :

للتعبير صور من التراكيب متنوعة، وكل تركيب يحمل معنى يختلف عن الآخر، والذي يسبب هذا التنوع في التركيب والمعنى هو تغيير آخر الكلمات، وهذه أمثلة على ذلك :

---

(١) الكشاف : ٣/٣٠٨. والقراءة لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٥ .

(٣) الرفع قراءة نافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي، والنصب قراءة عاصم. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٥١ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ١/٦٠، وأثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ص١٠٤ – ١٠٥ .

١- الجملة : « **ما أحسن زيد** »، يمكن أن تكون على التركيبات الآتية :

ما أحسنَ زيداً!

ما أحسنُ زيدٍ؟

ما أحسنَ زيدٌ.

فالتركيب الأول بفتح نون « أحسن » على أنه فعل ماض دال على التعجب و « زيداً » منصوب على أنه مفعول به، وهو دال على معنى التعجّب، فالمقصود منه التعجب من حسن زيد، فتكون « ما » تعجبية .

والتركيب الثاني بضم نون « أحسن » على أنه اسم تفضيل، و « زيد » مجرور بالإضافة، وهو دال على الاستفهام، لأن المقصود : أي شيء أحسن في زيد فتكون « ما » استفهامية .

التركيب الثالث : بفتح نون « أحسن » على أنه فعل ماض، ورفع « زيد » على أنه فاعل، وهو دال على النفي لأن المراد نفي الإحسان عن زيد، فتكون « ما » نافية .

« وليس في التراكيب الثلاثة شيء قد تغير سوى حركة الحرف الأخير في كل من الكلمتين »[١].

٢- قوله تعالى :﴿**فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لاَّ تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَىٰ**﴾[٢] .

قرأها الجمهور « لا تخاف » بإبقاء الألف ورفع آخر الفعل [٣]. وقرأها حمزة « لا تخف » بحذف الألف وجزم آخر الفعل .[٤].

فالقراءة الأولى : دالة على أن « لا » نافية والفعل بعدها مرفوع على

(١) ظاهرة الإعراب ص ١٧٠ .

(٢) سورة طه: الآية ٧٧ .

(٣) الكنز في القراءات العشر لعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي ص ١٩٦.

(٤) المصدر السابق .

الاستئناف[١]،ويكون التركيب دالاً على نفي الخوف عنه بكلام مستأنف جديد، والمعنى: فاضرب لهم طريقاً فأنت لا تخاف ...إلخ.

والقراءة الثانية: دالة ـ في أحد توجيهين لها ـ على أن «لا»ناهية والفعل بعدها مجزوم بها، ويكون التركيب دالاً على نهي موسى عليه الصلاة والسلام عن الخوف بعد ضربه للبحر. فقد حصل ـ بسبب تغيير آخر الكلمة ـ تمييز بين دلالة التركيبين على النفي والنهي.

٣- القول المشهور: «**لا تأكل السمك وتشرب اللبن**».

أجاز النحاة في الفعل «تشرب» ثلاثة أوجه من التغيير: الوجه الأول: «وتشربْ» بالجزم و يكسر لالتقاء الساكنين. الوجه الثاني: «وتَشربَ» بالنصب. الوجه الثالث «وتَشربُ» بالرفع. وكل وجه يعطي للتركيب معنى:

فالوجه الأول «لا تأكل السمك وتشربْ اللبن» دال على النهي عن أكل السمك وعن شرب اللبن كلاً على انفراد، أي: أنت منهي عن أكل السمك منفرداً ومنهي كذلك عن شرب اللبن منفرداً. فكأنه نهاه عن تناول الاثنين «بصرف النظر عن الزمان والمكان»[٢].

والوجه الثاني «لاتأكل السمك وتشربَ اللبن» دال على أن النهي موجه إلى الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن في آن واحد، لأن الواو حينئذٍ تدل على المعية، أي لا يكن منك أكل السمك مصحوباً بشرب اللبن.

والوجه الثالث: «لا تأكل السمك وتشربُ اللبن» دال على النهي عن أكل السمك فقط، أما شرب اللبن فمباح، لأن قوله: «تشربُ اللبن» كلام مستأنف لا يتسلط عليه «وأن المعنى ولك شرب اللبن»[٣].

---

(١) ظاهرة الإعراب ص ١٨٣ -١٨٤.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور خليل عمايرة ص ١٦٨.

(٣) مغني اللبيب ص ٦٢٦ ـ٦٢٧، و: في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٦٨.

٤- قولنا: «**كم كتاباً قرأتَ**» ؟ أو «**كم كتابٍ أو كُتبٍ قرأتُ**» .

فالتركيب الأول دال على معنى الاستفهام عن عدد مجهول «يجهله المتكلم ويعلمه المخاطب»(١). من عدد الكتب المقروءة .

و التركيب الثاني دال على « الإخبار الذي يعلمه المتكلم علم اليقين ويجهله المخاطب » (٢)، و يفيد بيان الكثرة للكتب المقروءة .

٥ – قوله تعالى : ﴿ **وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ** ﴾ (٣)، ورد في قوله «ولا تسأل» قراءتان :

الأولى : «ولا تسأل» بصيغة النهي وجزم آخر الفعل وفتح أوله (٤) والتركيب في هذه القراءة دال على النهي، وهو خارج عن معناه الحقيقي إلى معنى تهويل أمر عقاب أصحاب الجحيم، فكأنه قيل للنبي ﷺ :لا تسأل عن أمر هؤلاء فإن عقابهم أكبر مما يتصور .

والثانية : «ولا تسأل» بصيغة النفي وبناء الفعل للمجهول ورفع آخره (٥)، والتركيب على هذه القراءة دال على نفي سؤال النبيﷺ عن أعمال أهل النار،والمعنى : أنك سوف لن تسأل عن عمل أصحاب الجحيم وضلالاتهم؛ فذاك أمر معلوم لدينا وما عليك إلا البلاغ(٦).

وقد وردت قراءتان أخريان تقويان هذه القراءة ومعناها، إذ روي عن ابن مسعود أنه قرأها : ﴿ **ولن تسأل** ﴾(٧) ، وقرأها أُبيّ﴿ **وما تسأل** ﴾(٨).

٦- قوله تعالى : ﴿ **فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا** ﴾(٩)، قرئ بنصب لفظ «رب» على

(١) في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور خليل عمايرة ص ١٧١ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة البقرة: الآية ١١٩ .

(٤) صيغة النهي قراءة نافع. الكنز في القراءات العشر ص١٣٠.

(٥) قراءة غير نافع . الكنز في القراءات العشر ص ١٣٠.

(٦) ظاهرة الإعراب ١٨٤ .

(٧،٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٦٤ .

(٩) سورة سبأ : الآية ١٩ .

النداء و« باعد » بصيغة الأمر المراد به الدعاء[١]، فيكون التركيب إنشائياً دعائياً، وقرئ برفع « رب » على أنه مبتدأ و« باعَدَ » بصيغة الماضي والجملة خبر[٢]، فيكون التركيب خبرياً . وكل ذلك ناتج عن تغيير آخر الكلمات.

(ز) الدلالة على قوة المعنى :

قد تحمل الجملة معنيين أحدهما أقوى من الآخر فيما يراد، وتتضح الدلالة على المعنى الأقوى من خلال اختلاف آخر الكلمة، والأمثلة الآتية توضح ذلك :

١- قوله تعالى : ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ**﴾[٣]و ردت قراءتان في هذه الآية:

الأولى : برفع « صبر »، والثانية: بنصبها [٤] .

فعلى قراءة الرفع تكون مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير : فصبرٌ جميلٌ حاصل، أو صبر جميل أمثل[٥]، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير : فأمري صبر أو فصبري صبر .

وعلى قراءة النصب : تكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير : لأصْبِرْ صبراً جميلاً، فكأنّ أبا يوسف يأمر نفسه بالصبر . ومثل هذا قول قطري بن الفجأة :

فصبراً في مجال الموت صبراً   فما نيل الخلود بمستطاع[٦] .

والمعنى على قراءة الرفع أقوى في الدلالة على الصبر المطلوب ؛ لأن التركيب يكون حينئذ جملة اسمية، أما التركيب على القراءة الثانية فسيكون جملة فعلية، والجملة

---

(١) قراءة غير يعقوب،النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٥٠ .

(٢) قراءة يعقوب. المصدر السابق .

(٣) سورة يوسف: الآية ١٨ .

(٤) الرفع قراءة عامة القرّاء، والنصب قراءة عيسى بن عمر والأشهب العقيلي. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩/ ١٠٠ .

(٥) الكشاف ٢/ ٣٠٨ .

(٦) شعر الخوارج للدكتور إحسان عباس ص ١٠٨ .

الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار، والجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث، وما دل على الثبات والاستقرار أقوى في الدلالة على إثبات الشيء مما دل على التجدد والحدوث .

٢- قوله تعالى : ﴿**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ (٢٤) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ**﴾(١) .

جاءت « سلام » الأولى منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل مقدّر : سلموا سلاماً، وجاءت الثانية مرفوعة على أنها مبتدأ وخبره مقدّر أي سلام عليكم، فالمنصوب كانت الجملة معه فعلية، والمرفوع كانت الجملة معه اسمية، وقد ذكرنا رجحان دلالة الجملة الاسمية على الفعلية في إثبات المقصود، وبهذا يكون إبراهيم ـ عليه السلام ـ قد رد تحية الملائكة بأقوى مما بدءوه بها، وهذا هو الرّد الطبيعي في التحية، لأن المطلوب أن يكون رد التحية أقوى من البدء بها، لقوله تعالى :﴿**وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾(٢) .

(ح) تحديد معنى المشترك :

الاشتراك يكون في الاسم والفعل والحرف، ولتغيير آخر الكلمات يدٌ في تحديد معاني اللفظ المشترك، وهذه أمثلة على ذلك :

١- الاشتراك في الاسم :

(أ) قوله تعالى :﴿**هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ**﴾ (٣) كلمة « الحق » مشتركة في الوصفية بين أن تكون صفة للفظ الجلالة، ولكلمة « الولاية »، فاذا قرئت بالجر (٤) كانت صفة « لله »، ويقوي جعلها صفة « لله » قراءة ابن مسعود « هنالك الولاية لله وهو الحق » .

وإذا قرئت بالرفع كانت صفة للولاية، ليكون المعنى : هنالك الولاية التي هي حق

---

(١) سورة الذاريات : الآيات ٢٤ـ٢٥ .

(٢) سورة النساء: الآية ٨٦ ، وينظر التعبير القرآني للدكتور فاضل السامرائي ص٣٣ .

(٣) سورة الكهف: الآية ٤٤ .

(٤) قراءة الرفع لأبي عمرو والكسائي، وقراءة الجر للباقين. النشر ٢ / ٣١١ .

لله .ويقوي هذا قراءة أبيّ بن كعب « هنالك الولاية الحق لله »[١]، فإن قيل :كيف تكون كلمة« الحق » التي لفظها مذكر صفة لـ « الولاية » المؤنث ؟

فالجواب : أن « الحق » مصدر،والمصدر يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع .

(ب) قول الشخص : « منظر لطيف يعجبني »، يمكن أن تكون كلمة « لطيف » اسماً لشخص، ويمكن أن تكون صفة للمنظر، فإذا قيل : « منظرُ لطيفٍ يعجبني » بإضافة منظر إلى لطيف كانت دالة على اسم شخص، والمعنى : إن منظر الشخص الذي اسمه لطيف يعجبني، وإذا قيل : « منظرٌ لطيفٌ يعجبني » برفع لطيف كانت صفة للمنظر، والمعنى : أنّ منظراً من المناظر موصوفاً بكونه لطيفاً قد أعجبني[٢]، إذن فلفظ « لطيف » اسم مشترك أمكن تحديد معناه بتغيير آخره .

٢- الاشتراك في الفعل :

(أ) قوله تعالى :﴿ **وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ** ﴾[٣]، الفعل « يقول » فيه قراءتان، بالنصب والرفع[٤]، فقراءة النصب تدل على أنّ معناه للاستقبال، ويكون منصوباً بأن المضمرة بعد « حتى » التي هي بمعنى « إلى أن » .

والمعنى : إن زلزلة هؤلاء القوم مستمرة إلى غاية : هي قول الرسول : « متى نصر الله » . وحينئذ يكون قول الرسول مستقبلاً بالنسبة للزلزلة وهو غاية لإنهائها .

أما قراءة الرفع فإنها تجعل « يقول » بمعنى الماضي، وتقدير المعنى : وزلزلوا فقال الرسول، وعلى هذا تكون الزلزلة سبباً في قول الرسول : « متى نصر الله » وإلى هذا المعنى ذهب العكبري[٥].

(١) ظاهرة الإعراب ص ١٧٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٠ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢١٤ .

(٤) الرفع قراءة نافع، والنصب قراءة الباقين. الكنز في القراءات العشر ص ١٣٤ .

(٥) إملاء مامن به الرحمن ١ / ٥٣ .

وذهب ابن خالويه إلى تعليل آخر لها، وهو : أنّ « يقول » يراد به الحال على شاكلة قول العرب (قد مرض زيد حتى لا يرجونه) فمرضه قد مضى، ولكنه الآن على حالة لا يرجى برؤه منه (١).

(ب) قولنا : « وافق زيدٌ حديثَنا » و « وافق زيداً حديثُنا » .

فالأول يكون فيه معنى « وافق » صادف،أي صادف زيد حديث المتكلمين .

والثاني يكون فيه معنى « وافق » أعجب، أي أعجب حديث المتكلم زيداً(٢).

٣- الاشتراك في الحرف :

(أ) ما مر عندنا في قوله تعالى: ﴿ **وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ** ﴾ إذ إن « لا » في الآية مشتركة في كونها للنفي والنهي: فقراءة« تسأل » برفع الفعل وبنائه للمجهول تدل على أن « لا » نافية ، وقراءة « تسأل »بجزم الفعل وفتح أوله، تدل على أن « لا » ناهية.

(ب) قوله تعالى :﴿ **وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ** ﴾(٣) .

قرئ قوله « وليحكم » بجزم آخره وسكون اللام (٤)، وقرئ « وليحكم » بنصب آخره وكسر اللام(٥) .

أما القراءة الأولى فإنها تجعل الفعل « وليحكم » دالاً على معنى الأمر، وتكون اللام لام الأمر والفعل مجزوم بها . والمراد توجيه أمر مستأنف بالحكم بما في الإنجيل، ولام الأمر أصلها أن تكون مكسورة وسكنت هنا لسبقها بالواو.

وأما القراءة الثانية فإنها تبقي « ليحكم » فعلاً مضارعاً وتكون اللام للتعليل، والفعل معطوفاً على قوله « ليؤمنوا »، أي ليؤمنوا وليحكم، أو أن يكون المعنى : وآتيناه الإنجيل

---

(١) الحجة في القراءات السبع ص ٧٢ .

(٢) البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ١ /٢١٤ .

(٣) سورة المائدة: الآية ٤٧ .

(٤) قراءة غير حمزة. النشر ٢/٢٥٤ .

(٥) قراءة حمزة. النشر ٢/٢٥٤ .

ليحكم أهله بما أنزل فيه(١).

(ط) التفريق بين الحقيقة والمجاز :

من ذلك قوله تعالى : ﴿**وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ**﴾ (٢).

وردت في قوله « لتزول » قراءتان : الأولى « لَتزولُ » بفتح اللام الأولى ورفع آخر الفعل ، والثانية : « لِتزولَ » بكسر اللام الأولى ، ونصب آخر الفعل .

وعلى الأولى تكون اللام فارقة بين « إنْ » النافية و« إنْ » المخففة من الثقيلة، لتدل على أنّ « إن » في أول الجملة مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف، والمعنى وأنه كان مكرهم لتزول منه الجبال، أي إن مكر هؤلاء بلغ من شدّة هوله أن الجبال العظام الراسيات تزول منه، وعلى هذا المعنى يراد بالجبال المعنى الحقيقي، وعلى الثانية : تكون « إن » نافية واللام في « لتزول » للتعليل، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة.

والمعنى على هذا : أن مكر هؤلاء لا تأثير له في مقابلة ما عليه المؤمنون من إيمان وعقيدة، فيراد بالجبال على هذا المعنى : اركان الايمان والاسلام على المجاز بالاستعارة (٣).

(ي) تمييز صحة المعنى من فساده :

قد يحمل التعبير معنىً صحيحاً إذا نطق على صيغة، ويحمل معنى فاسداً غير مقبول إذا نطق على صيغة أخرى، وتغيير آخر الكلمة هو الحكم في التمييز بين صحيح المعنى وفاسده، والأمثلة على ذلك كثيرة :

١- من ذلك قوله تعالى : ﴿**لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى**﴾(٤) .

(١) الحجة لابن خالويه ص ١٠٦، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٢٦، وأثر القراءات في تطور الدراسات النحوية ص٦٤ .

(٢) سورة إبراهيم : الآية ٤٦ .

(٣) ظاهرة الإعراب ص ١٤٩ .

(٤) سورة الحج: الآية ٥ .

قـرأهـا الجمهور «نقرُّ» بالرفع على الاستئناف(١)، وقرئت « نقرَّ » بالنصب عطفاً على « لنبينَ »(٢). والمعنى على قراءة الرفع : أن الله تعالى خلق الانسان بهذه الأطوار التي ذكرتها الآية، ليبين للناس دلائل قدرته وليعلموا تلك الاطوار . ثم ابتدأ كلاماً جديداً وقال: ﴿ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ ولا سببية بين خلق الإنسان بهذه الأطوار والاقرار في الأرحام وهذا معنى متصور مقبول صحيح .

أما على قراءة النصب فإن المعنى : أن الله خلق الإنسان بهذه الأطوار ليبين وليقر في الأرحام، فيكون الإقرار في الأرحام علة لخلقه بتلك الأطوار، وهذا المعنى غير مقبول لأنه غير صحيح، إذ إن خلق الإنسان على هذا النحو جعله الله لبيان كمال قدرته لا لأجل أن يقر في الأرحام (٣).

٢- ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ ﴾ (٤)، برفع « يضل » ولا يجوز نصبه، وذلك لأن الرفع يجعل جملة « يضل » مستأنفة، أي: ليبين الرسول لقومه،ثم استأنف معنىً جديداً وقال :يضل الله من يشاء، أي : إن الرسول يحصل منه البيان ومع بيانه قد يضلّ الله من يشاء . وهذا المعنى صحيح .

أما لو نصب « يضل » لأصبح معطوفاً على « يبين »، والمعطوف والمعطوف عليه يشتركان في المعنى، فيكون حينئذ: إن الرسول أرسله الله ليبين وليضل،وهذا معنى فاسد، لأن الرسل أرسلوا ليبينوا للناس لا ليضلوهم(٥).

٣- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (٦).

(١) قراءة الجمهور. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/ ٩ .

(٢) روى هذه القراءة أبو حاتم عن أبي زيد عن المفضل عن عاصم . الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/ ٩.

(٣) المقتضب للمبرد ٢/ ٣٥ .

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٤ .

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٦٦ .

(٦) سورة التوبة: الآية ٣ .

في قوله « ورسوله » قراءتان صحيحتان واردتان هما :

١– الرفع .

٢– النصب[١] .

وقد قُرئت ـ لحناً ـ بالجر[٢].

فعلى قراءة الرفع يكون لفظ « رسوله » معطوفاً على محل لفظ الجلالة؛ لأن محله الرفع إذ هو مبتدأ قبل دخول «إن»؛ وعلى قراءة النصب يكون معطوفاً على لفظه.

والمعنى في كلتا القراءتين صحيح مراد؛ لأن المقصود أن الله بريئ من المشركين ورسوله بريئ منهم أيضاً .

أما على قراءة الجر فإنه يكون معطوفاً على لفظ « المشركين » ويكون المعنى : إن الله بريئ من المشركين ومن رسوله، وهذا معنى فاسد غير صحيح لأنه كفر[٣].

٤– ومن ذلك ما جاء في قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال[٤]

فإن ظاهر هذا البيت يدل على وجود تنازع في العمل بين الفعلين : (كفاني) و(لم أطلب) على معمول واحد هو (قليل)، إذ يبدو أن (كفاني) يطلبه فاعلاً، و(لم أطلب) يطلبه مفعولاً .

ولكن لدى التحقيق يتبين أن « قليل » يبقى مرفوعاً على أنه فاعل لـ(كفاني) إذ لو نصب بتسليط (لم أطلب) عليه لفسد المعنى المراد للشاعر، والنحاة يبعدون هذا الشاهد من باب التنازع « لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد . . و لو وجه ـ هنا ـ كفاني وأطلب إلى قليل فسد المعنى، لأن (لو) تدلّ على امتناع الشيء

---

(١) قراءة الرفع للجمهور، وقرأ عيسى وزيد بن علي وابن أبي إسحاق بالنصب. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ٦ /٧ـ٨ .

(٢) الدر المصون ٦ /٩ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢ /١١ .

(٤) ديوان امرئ القيس ص ١٢٩ .

لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدها مثبتاً كان منفياً، نحو : لو جاءني أكرمته، وإذا كان منفياً كان مثبتاً نحو : لو لم يسئ لم أعاقبه. وعلى هذا فقوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة منفي، لكونه في نفسه مثبتاً، وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة، وقوله: (لم أطلب) مثبت لكونه منفياً بـ (لم) ، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وجّه إلى (قليل) وجب إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولاً، وإذا بطل تعين أن يكون مفعول « أطلب » محذوفاً، وتقديره : ولم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك وهو المراد »(١) . فقد بات واضحاً كيف أن تغيير آخر الكلمة يدخل في بيان صحة المعنى من فساده، وارتباط ذلك بتحديد العامل الذي يصح به المعنى .

(ك) الدلالة على معنى تذكير الفعل وتأنيثه:

قد يتدخل تغيير آخر الكلمة في تذكير الفعل وتأنيثه، فمن ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ **وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ** ﴾ (٢) .

قرئت كلمة « سبيل » بالرفع والنصب (٣) .

أما قراءة الرفع فإنها تدل على أن الفاعل « سبيل » وأن الفعل « تستبين » دال على المؤنث لأن السبيل مما يذكر ويؤنث (٤) وقد أريد بها هنا التأنيث، فلما أسند إليها الفعل أنث . وأما قراءة النصب فان الفاعل معها مقدّر بـ « أنت » وتكون « سبيل » مفعولاً به، ويكون الخطاب فيها موجهاً إلى النبي ﷺ، أي ولتستبين يا محمد سبيل المجرمين(٥) ويكون الفعل قد أسند إلى مذكر . وقد نتج ذلك من التغيير الذي جرى على كلمة سبيل رفعاً ونصباً .

هذا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٢) سورة الأنعام: الآية ٥٥ .

(٣) قرأ نافع وأبو جعفر بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع . البدور الزاهرة ص ١٠٣ .

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ٣٩٤ .

(٥) الحجة لابن خالويه ص ١١٦، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٤٢ .

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء، تعليق : علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة بيروت.

٢- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية لعبد القادر السعدي، مطبعة الخلود ببغداد(١٩٨٦م).

٣- أثر القراءات في تطور الدرس النحوي لعفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي ببيروت الطبعة الأولى(١٩٧٨م).

٤- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الرابعة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن لأبي البقاء العكبري، القاهرة، (١٩٧٠م).

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

٧- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، بيروت الطبعة الثانية (١٩٧٣م).

٨- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتّاح القاضي، دار الكتاب العربي ببيروت الطبعة الأولى (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

٩- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، مطبعة الإنشاء.

١٠- البهجة المرضية شرح الألفية لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

١١- التبصرة في القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، نشر معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى الكويت (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

١٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، دار الكاتب العربي(١٩٦٧م).

١٣- التعبير القرآني للدكتور فاضل السامرائي، نشر: جامعة بغداد، دار الحكمة، (١٩٨٧م).

١٤- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الخامسة، (١٤١٧هـ/١٩٩٦ م).

١٥- الجملة العربية ، بحث للدكتور فاضل السامرائي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية ببغداد، العدد الخامس سنة (١٩٧٣ م)، مطبعة العاني.

١٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بهامش شرح ابن عقيل.

١٧- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،دار الفكر.

١٩- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق : د.عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ببيروت (١٩٧١م).

٢٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي تحقيق أحمد محمد الخراط،دار القلم ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

٢١- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي، مطبعة الإرشاد ببغداد (١٩٧١م).

٢٢- الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة لجاسم السعدي، مطبعة النعمان بالنجف (١٩٧٣م).

٢٣- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه : علاء الدين أغا، النادي الأدبي بالرياض (١٤٠١هـ /١٩٨١م).

٢٤- ديوان امرئ القيس،ضبط وتصحيح الأستاذ مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ /١٩٨٣م).

٢٥- الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية لأبي حاتم الرازي، تحقيق: حسين الهمداني، القاهرة (١٩٥٧م).

٢٦- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية بالقاهرة (١٩٨٠م) .

٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٢٨- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، مكتبة الكليات الأزهرية، بالقاهرة.

٢٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة (١٩٦٣م)، مطبعة السعادة بمصر.

٣٠- شرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العربية ببيروت.

٣١ - شرح المفصّل لابن يعيش، المطبعة المنيرية بمصر.

٣٢- شعر الخوارج،جمع وتقديم الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت الطبعة الثالثة، (١٩٧٤م).

٣٣- الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن حسين بن فارس تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، (١٩٦٤م).

٣٤- ظاهرة الإعراب في العربية لعبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، الطبعة الأولى (١٩٩٠م)، نشر جمعية الدعوة الاسلامية العالمية بطرابلس ـ ليبيا.

٣٥- فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب، دار روتا برنيت للطباعة منشورات دار التراث بالقاهرة.

٣٦- فقه اللغة المقارن للدكتور ابراهيم السامرائي، الطبعة الثانية ببيروت، (١٩٧٨م).

٣٧- في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور خليل عمايرة، الطبعة الثانية (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، مؤسسة علوم القرآن، بدبي وعجمان.

٣٨- كتاب سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة (١٤٠٣ هـ /١٩٨٣ م).

٣٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، دار الفكر.

٤٠- الكنز في القراءات العشر لعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

٤١- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لجمال الدين عبد الرحمن الإسنوي تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، دار عمار بالأردن الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

٤٢- لسان العرب لابن منظور ، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

٤٣- اللغات السامية لنو لدكه تيودور، تعريب د.رمضان عبد التواب، القاهرة، (١٩٦٣م).

٤٤- المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري،تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، دار الرائد العربي ببيروت ، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

٤٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري،تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد حمدالله، بيروت، (١٩٦٤م).

٤٦- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت.

٤٧- من قضايا اللغة والنحو لعلي النجدي ناصف، القاهرة، (١٩٥٧ م).

٤٨- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للدلائي، تحقيق: الدكتورمصطفى العربي، مطابع الثورة ببنغازي، ليبيا.

٤٩- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، نشر جامعة قار يونس بليبيا (١٩٧٨م).

٥٠- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر الطبعة الرابعة (١٩٧١م).

٥١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة (١٩٦٧م).

٥٢- النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، دار الفكر .

٥٣ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، دار المعرفة ببيروت.

* * *